خادم الحرمين مستقبلا طارق الهاشمي

... ومقلّدا البرازاني قلادة الملك عبد العزيز

علاوي في طهران والحكيم والبارزاني والهاشمي في الرياض

العاهل السعودي يحمي العراق من البلقنة بشراكة الكيانات المتوازنة!

بينما كان وفد من القائمة العراقية (علاوي) يزور ايران، وهو من (رافع العيساوي، حسين الشعلاني، محمد علاوي، عجيل الياور)، ليبرهن لها ان حكومة وحدة وطنية، وشراكة في العراق لا تعني العداء لطهران، او لأي دولة اقليمية اخرى، بل الهدف هو وحدة العراق وتكامله.. كانت زيارات لمسؤولين عراقيين تستمر نحو المملكة العربية السعودية، الامير سعود الفيصل اعلن منذ ايام ان المملكة تقف على مسافة واحدة من جميع الاطراف العراقية، ولا تسعى الى التدخل في شؤون البلاد الداخلية. وفي اعتقاد تيار علاوي، وهو خليط من شيعة وسنة ان «جود حالة من التوازن في تمثيل الحكومة الجديدة يمنع هيمنة طائفة معينة على السلطة ويطمئن الشعب العراقي، ويُسهم في انجاحها من خلال الشراكة الوطنية». ولايران وتركيا تأثيرات في الداخل العراقي، لكن معظم العراقيين اليوم، اكتشفوا ان اعادة العراق الى دائرته العربية، وخصوصا الخليجية مسالة كيانية لا يمكن تجاهلها. وكان اياد علاوي رئيس القائمة العراقية زار المملكة العربية السعودية، ولبنان، وسورية، وبلدانا اخرى، بغية اخراج العراق من عنق الزجاجة. وللأردن وسورية والمملكة العربية السعودية، ودول المحيط الاخرى، دور فاعل مساعد وجامع. وفي هذا الاطار، كان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، استقبل الرئيس العراقي جلال طالباني الذي زار من قبل طهران، كما استقبل البارزاني، وحث الجميع على التشارك والتكامل في ادارة شؤون البلاد، وقال بيان صدر بعد الحوار: «ان السعودية لا تميز عراقيا من آخر، وتنظر الى المكونات كلها نظرة واحدة». والعودة الجماعية الى المملكة، لاسيما الزيارة التي قام بها السيد عمار عبد العزيز الحكيم عل رأس وفد بتشجيع من المرجعية السيستاني، انما تعكس مدى اهمية الدور السعودي.

وتوجه الحوارات او التحالفات، في المرحلة اللاحقة قد لا يكون ثنائيا (الائتلاف الوطني - دولة القانون)، (العراقية - التحالف الكردستاني)، بل تتمثل بمائدة مستديرة تضم اربعة اطراف فائزة، واطرافا اخرى، اذا امكن. من هنا قول ميسون الدملوجي الناطقة باسم القائمة العراقية: «ان المباحثات والحوارات مع بقية الكتل والاحزاب تتوسع رقعتها وتتعمق مفاهيمها، وهناك اطراف في العراقية تحاوروا مع «دولة القانون»، ومع الطرفين الكرديين، وتوقعت ان يكون اياد علاوي هو رئيس الحكومة المقبلة. ويحاول الفريق الشيعي خوض قضية تشكيل الحكومة موحدا، لكي يستمكن من ترؤس الحكومة، لكن علاوي والاكراد والسنة قد يتجهون اتجاها آخر، من هنا صعوبة المشهد، واهمية الدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية، وسط مشادات اقليمية ومحلية، حين بقي الاحتلال الاميركي صامتا، تاركا التطورات والاحداث تترى وحدها. وشددت الرياض، خلال زيارة طارق الهاشمي، وغيره، على استقلال العراق ووحدة اراضيه.

وكان وفد من التيار الصدري زار ايضا المملكة العربية السعودية، والتقى وزير الخارجية، الامير سعود الفيصل الذي كرر ان بلاده تقف على مسافة واحدة من جميع الكتل والاطياف السياسية العراقية، وقال ان استقرار العراق لن يأتي الا بارادة عراقية. ويُذكر ان الزعيم الشيعي الشاب، مقتدى الصدر، هاجم رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي في قم، حيث يكمل دراسته. وللصدر مقعد الصدارة في قرارات الائتلاف الوطني العراقي الشيعي، وهو عبر الاستفتاء الذي اجراه بين اتباعه، قدم ابراهيم الجعفري على اربعة آخرين، بينهم المالكي وعلاوي. ولم تنته محاولات المالكي منع علاوي او غيره، من ادارة شؤون الحكومة الجديدة. فهل تجد الازمة الداخلية هذه مخارج لها في المملكة العربية السعودية؟ وهل تكون دول المحيط العربي عامل نهوض واستقرار ووحدة في العراق؟ ان تحقيق ذلك يتطلب بديلا من المالكي الذي اضاع فرصة تثمير الحوار مع المملكة في السابق! والمرحلة الحالية في العراق، تتسم بالتناقضات والالتباسات، فالصدر يزور مصر قريبا، وعاد الكلام على تحالفات شيعية - شيعية، وعلاوية - كردية، ما سيعيق الحلول القريبة، دع ان لكل مكوّن خياراته والتزاماته اقليميا ودوليا وامنيا ومحليا، فالاكراد يعملون على اضعاف المركز - بغداد، ويحاولون فرض رأيهم في كركوك والمحيط، ويستأثرون بنفط كردستان ويتقاسمونه مع الآخرين على مساحة الوطن، وهو ملك الشعب كله. ووسط هذا الواقع احبط مخطط لتفجير مرقد الامام علي، في مدينة النجف في سيناريو مشابه لاحداث ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. وكان المنتظر قيام المسلحين بخطف طائرات ثم توجيهها نحو المرقد وتفجيرها الامر الذي حدا الحكومة على اجراء عمليات تفتيش دقيقة شملت الطيارين، وكل طاقم الطائرات المقلعة من والى العراق. وبُدّلت مسارات الطيران الجوي القريبة من المدن المقدسة تحسبا. وعلى الرغم من القول ان مشكلات العراق تحل في العراق ومن قول المالكي ان دول الجوار يجب ان تكف عن التدخل في شؤون العراق فان معظم الذين انتقدوا علاوي لزياراته العربية عادوا فجأة الى زيارة السعودية ومصر وسورية والاردن، لأن اي علاقة لبغداد بدول الجوار، ولو حميمة، لن تغني عن الدور العربي، فلتركيا كما لايران مصالحهما، داخل العراق وللعرب مصالحهم لكنها لا تختلف عن مصلحة العراق العليا. والمسألة اليوم ملحة لحماية امن العراق، والمنطقة كلها، من ارهاب «القاعدة» ومن اثارة النعرات الطائفية والمذهبية. فهل ينجح تقارب علاوي - الطالباني، او المالكي - الحكيم؟ المفاجآت واردة واكثرها احتمالا ازمة طويلة معقدة! وفي تصريح لافت للمالكي قال انه تمنى لو قُدّر تشكيل حكومة على اساس الاكثرية، لكن الفكرة غير صالحة للتطبيق، في هذه المرحلة. وبدوره رفع اياد علاوي اصبعه محذرا من ان البلاد قد تنزلق الى حرب طائفية في حال استبعاد مجموعته. وهذا التحذير رسالة متجددة الى الحكيم والمالكي والصدر. وطالب الامم المتحدة والولايات المتحدة والدول العربية بالمزيد من الجهود كي لا تستمر حال الفراغ السياسي والامني في البلاد. وكرر علاوي كلامه للشيعة، بعد عودة وفده من ايران: «قلت لهم: لا تمضوا في هذا الطريق، لأنه سيجعل الاساس الذي وضع للديمقراطية الوليدة ينهار». واسف علاوي لان اللقاء بينه وبين المالكي لم يتيسر الى الآن.

هل تجبر العقدة المستعصية علاوي والمالكي على عقد لقاء مكاشفة قبل البحث عن رجل ثالث يقصيهما معا، في حال بقيا منفردين هما المشكلة وليس الحل؟ كان السفير الاميركي السابق في العراق، زلماي خليل زاد اقترح تقسيما زمانيا للحكم في العراق يمنح سنتين لكل من المالكي وعلاوي لتولي منصب رئاسة الحكومة، استنادا الى ضمانات مسبقة. وقد يؤدي هذا الحل الى اتفاق على عدم التصرف بالسلطة بشكل فردي، وعلى اعادة التوازن الى البلاد. ويبدو ان اقتراح زاده مخالف للدستور العراقي، ويعارضه الجعفري والصدريون، الذين لجأوا الى الاستفتاء لترجيح اسم رئيس الحكومة. ولأن عشرة طامحون الى الموقع، اقترحت مها الدوري عضو التيار الصدري العودة الى القرعة لكنها لم تفطن الى ان العراق دولة لها دستورها، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، لا يخضع للاستفتاءات والقرعة، ولم يكن يوما جمهورية اسلامية، الا حيث اخترقت «القاعدة» المناطق، وزرعت الدماء والجرائم. والمشكل الحالي ان بعض صياغات الدستور جاءت غامضة، ولا يزال الناس ينتظرون مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على نتائج التصويت، وعلى مفهوم الكتلة النيابية التي تكلف تشكيل الحكومة. وبناء عليه، ولأن مقتضيات الدستور بشأن الانتخابات لم تنفذ فالانتظار هو سيد الموقف، وكلما تعطلت الفرص المتاحة غدا الوضع اقرب الى ذئب الضب، تكثر عقده ولا حلول مرتجاة. فهل ان التقارب السعودي - السوري يمكن ان يسهم في تسهيل الصعب، وجعل المستحيل ممكنا؟ وما موقف ايران، في هذه الحال؟ وهل من المنطق القول انه لا يحل مشكلات العراق سوى العراقيين؟■